الخطاب السنوي لعام 2024 الموجه من ساندرا أوديامبو إلى المشاركين في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

الأعزاء المشاركين في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة،

تتفاقم اليوم التحديات الكبرى المتمثلة في تغير المناخ والصراعات واتساع فجوات عدم المساواة والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية، في حين أن احتشاد الاتجاهات الاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية الكبرى يثير تعقيدات وبلبلة واضطرابات لم يسبق لها مثيل.

نحن إذًا أمام قائمة طويلة من القرارات المهمة والحاسمة جدًا، وكذلك الفرص المهمة التي تتطلب اهتمامنا. فالنتائج المترتبة على العمل أو عواقب التقاعس عن العمل أصبحت أكبر من أي وقت مضى.

تواصلت على مدى السنوات القليلة الفائتة مرارًا وتكرارًا مع قادة أعمال يسعون إلى الاستفادة من نقاط القوة التي يحظى بها القطاع الخاص لحل المشكلات وإحداث تغيير تحويلي. وفي هذا الإطار، أتاحت الاجتماعات العالمية والإقليمية والمحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة فرصًا لتبادل الحلول الشاملة والإنجازات في ما يتعلق بالتحديات المتنوعة والتي تشمل العمل المناخي والطاقة المتجددة والأجور المعيشية.

الابتكارات والحلول في متناول اليد، ولكن علينا أن نتحرك بصورة جماعية وبسرعة على مستوى ونطاق يضمنان تحقيق نتائج مستدامة في ما يخص التحديات التي نواجهها.

قبل خمسة وعشرين عامًا، دعا الأمين العام آنذاك، كوفي أنان، القطاع الخاص إلى تشكيل اتفاق عالمي للأعمال التجارية وإضفاء طابع بشري على السوق العالمية. ومنذ ذلك الحين، اتسعت قاعدة المشاركين في الاتفاق العالمي لتضم أكثر من 20 ألف شركة. ما نطمح إليه هو مواصلة المضي قدمًا بخطى ثابتة في تحقيق النمو والإنجاز، لا سيّما وأن مشاركة القطاع الخاص مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى.

صياغة الأجندات

شكّل العام 2023 منتصف الطريق نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وقد لوحظت خلاله المعوقات التي حالت دون إحراز تقدم على صعيد أهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع. وهذا الواقع أكد على ضرورة تعاون جميع أصحاب المصلحة مثل الشركات والحكومات ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة للعمل بجد وذكاء.

وفي معرض الاستجابة، أطلق الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مبادرة «أسرع إلى الأمام»، وهي مبادرة تُركز على خمس مجالات عمل رئيسية، ألا وهي المساواة بين الجنسين والعمل المناخي والأجور المعيشية والتمويل والاستثمار ومرونة المياه، تُمثل مضاعِفات مهمة لتسريع التقدم في كافة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من خلال إجراءات القطاع الخاص. سيدوم هذا السعي فترة سبع سنوات حتى عام 2030 وعلى جميع المشاركين الانضمام إلى الركب.

معالجة المسائل الحساسة

يرتبط التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ارتباطًا وثيقًا مع المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة المتمثلة بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. فقد عمل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمشاركون فيه طوال العام 2023 على معالجة المسائل الأساسية خلال اجتماعات رئيسية تُعقد حول هذه المواضيع، ما يدل على أن إجراءات الأعمال القائمة على المبادئ والقيم تؤدي إلى قيمة مالية واستدامة حقيقية للأعمال.

بعد منتدى الأمم المتحدة الثاني عشر المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي استعرض 75 عامًا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما زلنا ملتزمين بتزويد الشركات بأدوات تحتاج إليها للاستمرار بعمليات بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان.

وبعد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، برَزت إشارات واضحة بشأن مصادر الطاقة المتجددة والتكيف والتمويل. وعليه، نحن على استعداد لمدّ الجسور بين قطاع الأعمال وصانعي السياسات لمراجعة خططهم بشأن العمل المناخي والتي يجدر بها أن تشكل خارطة طريق لاستثمارات القطاع الخاص.

وعقِب الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي شاركنا فيها باستضافة أول منتدى للقطاع الخاص في التجمع، نواصل عملنا للقضاء على الفساد مستمدين طاقتنا من دعم 190 حكومة قررت تعزيز نزاهة الأعمال والعمل مع القطاع الخاص بعد دعوتنا للعمل التي وقعتها 500 شركة.

استشراف المستقبل

سيبقى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في العام 2024 منصة تسترشد بها الشركات وتتعلم منها وتنشئ الروابط وتحامي وتقدم التقارير من خلالها. إننا وبتقديم إرشادات قابلة للتنفيذ حول كيفية تطبيق المبادئ العشرة في العمليات التجارية نركّز على المساءلة والأداء والطموح والتعبئة، وهذا يشمل تنشيط الجهود من أجل تقديم منصة للإبلاغ عن التقدم المُحرز للمشاركين.

وبعد أن أنشأنا مراكزنا الإقليمية في أبوجا وبانكوك وكوبنهاغن ودبي وبنما سيتي، سوف نعمل بشكل أوثق مع الشركات المشاركة وشبكات الاتفاق العالمي. فنحن نريد في المستقبل أن تقوم المزيد من الشركات والائتلافات والشراكات بدفع عجلة الأعمال على مستويات ونطاقات محلية وإقليمية ضرورية للتحول.

سوف تشكل قمة المستقبل التي ستنعقد في شهر أيلول/سبتمبر القادم فرصة لا تتكرر لتعزيز التعاون بشأن التحديات الأساسية ومعالجة الثغرات في الحوكمة العالمية. كما أنها ستُعيد تأكيد الالتزامات الحالية، بما فيها أهداف التنمية المستدامة والتحرك نحو اعتماد نظام نشط متعدد الأطراف.

إننا على أهبة الاستعداد لإشراك القطاع الخاص في محادثات مهمة قبل القمة وفي أثنائها. فحماية المستقبل ومعالجة التفكير قصير المدى وتحريك عجلة أهداف التنمية المستدامة تصب جميعها في مصلحة الأعمال المسؤولة.

لنستفد من قوة 20 ألف شركة مجتمعةً من أجل تحقيق الفرص التي يقودها القطاع الخاص والتي علينا اغتنامها والنهوض بها. ولذلك أشجّع جميع المشاركين على المشاركة في منصاتنا وبرامجنا العالمية والإقليمية والمحلية.

الانضمام إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

يعني الانضمام إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة تعزيز صوت القطاع الخاص بصفته مساهمًا رئيسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المنصات العالمية، أي إشراك القطاع الخاص في التحولات الرئيسية للطاقة والمناخ والنظم الغذائية والتعليم والاتصال الرقمي والوظائف، وأيضًا بناء منصات إقليمية فعالة للنهوض بالأولويات الإقليمية.

وبالنظر إلى بعض الأماكن التي عملنا فيها في العام 2023، يعني ذلك المضي قدمًا في مجال الطاقة المتجددة في أوروبا والحفاظ على التنوع البيولوجي الذي تقوده الشركات في منطقة الأمازون. كما يعني العمل في مختلف القطاعات لمكافحة التمييز بين الجنسين وتحسين مهارات النساء في مكان العمل في سريلانكا ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوكرانيا في إعادة بناء أعمالها على الرغم من الحرب المستمرة. ويعني أيضًا إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ النقل المستدام في نيجيريا. أما في الولايات المتحدة، فهو يعني تسخير القطاع الخاص لضمان حصول الشركات وسلاسل التوريد العالمية الخاصة بها على الموارد والدعم لدمج أهداف التنمية المستدامة والمبادئ العشرة بشكل كامل في عملياتها.

إن المشاركة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة تنطوي على إنشاء شركات أقوى واقتصادات أكثر مرونة في جميع أنحاء العالم.

هذه لمحة عن المستقبل الذي نريده جميعًا. ولذلك لنتحلّ في العام 2024 بالشجاعة والطموح أكثر من أي وقت مضى.

مع فائق الاحترام والتقدير،

ساندا أوديامبو

الرئيسة التنفيذية والمديرة التنفيذية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة
وكيلة الأمين العام